

Distr.: General
19 September 2017
Arabic
Original: Spanish



الدورة الثانية والسبعون

البند ١١٤ (د) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة

الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب خمسة

عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمانة العامة من البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة للمكسيك أن تبلغكم بأن حكومة المكسيك قد قررت الترشح لعضوية
مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ في الانتخابات المقرر إجراؤها في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر
٢٠١٧ أثناء الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

وفي ذلك الصدد، يسر البعثة الدائمة للمكسيك أن ترفق بيانا بالمساهمات والالتزامات الرئيسية
لحكومة المكسيك إزاء حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على الصعيدين الوطني والدولي (انظر المرفق).



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمانة العامة من البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة

ترشح المكسيك لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

تعهدات المكسيك الطوعية وإسهاماتها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

- ١ - يقوم ترشح المكسيك لعضوية مجلس حقوق الإنسان على التزامها الراسخ بحقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي. والأساس الأقوى لذلك الالتزام هو دستور المكسيك الذي ينص على أن تعزيز واحترام وحماية وصون حقوق الإنسان يجب أن يكون في صميم عمل الحكومة، ويجعل حقوق الإنسان أحد المبادئ الموجهة لسياسة البلد الخارجية.
- ٢ - وبناء على ذلك، وضعت حكومة المكسيك إطاراً معيارياً ومؤسسياً قوياً لصون حقوق الإنسان لجميع مواطنيها. ويجري باستمرار استعراض ذلك الإطار وتعزيزه من خلال الحوار الديمقراطي والتعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. ويتمثل الهدف من ذلك في التصدي لتحديات حقوق الإنسان من خلال إيلاء الاهتمام الواجب والمتابعة.
- ٣ - وبموازاة ذلك، تعمل حكومة المكسيك على النهوض بجدول أعمال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي عن طريق تعزيز المعايير والمؤسسات التي تشكل جزءاً من المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، إدراكاً منها لأنها تمثل أداة قيمة لتوجيه ودعم الجهود الوطنية.
- ٤ - وتدرك المكسيك أن مجلس حقوق الإنسان هو الهيئة الأكثر ملائمة لمواصلة المضي قدماً بجدول الأعمال الدولي لحقوق الإنسان. ويمثل المجلس، إلى جانب الآليات والهيئات الفرعية التابعة له، العنصر المحوري في المنظومة العالمية لحقوق الإنسان.
- ٥ - وفي هذه الوثيقة، تحدد المكسيك الخطوات الرئيسية التي اتخذتها لحماية وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي، فضلاً عن الاقتراحات والتعهدات التي ستعمل على تنفيذها بصفقتها عضواً في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

أولاً - المكسيك في مجلس حقوق الإنسان: طرفٌ فاعلٌ ذو مسؤولية عالمية

- ٦ - اقتناعاً من المكسيك بأن الركائز الثلاث التي تأسست عليها الأمم المتحدة - ألا وهي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان - هي ركائز مترابطة ومتداخلة، فقد عملت بشكل حاسم على توطيد وتعزيز المجلس بصفته الهيئة التي تتولى "مسؤولية تعزيز الاحترام العالمي لحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون تمييز من أي نوع وبطريقة عادلة ومنصفة".
 - ٧ - وسعت المكسيك إلى وضع هذا الالتزام موضع الممارسة خلال الفترات الثلاث التي شاركت فيها كعضو في المجلس:
- في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩: تشرفت المكسيك بتولي أول رئاسة للمجلس، حيث تحملت المسؤولية الكبيرة والحساسة المتمثلة في قيادة المفاوضات التي أسفرت عن اتفاق على القاعدة المؤسسية للهيئة الجديدة؛

- في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢: شاركت المكسيك بنشاط في الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات للمجلس، حيث تقدمت بمقترحات مبتكرة لزيادة إمكانيات المجلس وحل المشاكل التي تم تحديدها خلال السنوات الخمس الأولى من وجوده؛
- في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦: شجعت المكسيك بنشاط تحسين أساليب العمل والاستخدام المناسب لجميع أدوات المجلس، بسبل منها تعزيز التعاون الدولي ودور المجلس في منع الأزمات المتعلقة بحقوق الإنسان.

ثانياً - المساءلة: الإجراءات التي اتخذتها المكسيك للوفاء بالتزاماتها (الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦)

٨ - خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، استندت المكسيك في عملها في مجلس حقوق الإنسان على الالتزامات والتعهدات الطوعية التي أعلنتها عند انتخابها. وقد تم تصنيف مبادراتها بوضعها في ثلاث فئات، على النحو الموجز أدناه.

تعزيز المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما مجلس حقوق الإنسان

- ٩ - ساندت المكسيك بنشاط المبادرات الرامية إلى زيادة الحوار والتعاون عبر الأقاليم داخل مجلس حقوق الإنسان، إدراكاً منها للحاجة إلى تكاتف مختلف الثقافات والسياقات الوطنية من أجل التمكن من العمل صوب تحقيق الأهداف المشتركة.
- ١٠ - وشاركت المكسيك بنشاط في العديد من المبادرات والحوارات الرامية إلى تعزيز قدرات المجلس على الاضطلاع بولايته على نحو كامل وفعال بصورة موضوعية ومتوازنة.
- ١١ - وساهمت المكسيك في تحديد الوسائل العملية الكفيلة بتحسين عمل المجلس من خلال دعم الاجتماعات المواضيعية لتحليل تنسيق وتعاون المجلس مع سائر كيانات الأمم المتحدة بغية إعطائه دوراً أكبر في مجال منع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.
- ١٢ - وعملت المكسيك على تعزيز أوجه التآزر بين ولايات آليات المجلس من خلال تعزيز الاتصالات الجارية بينها والاعتراف بالتداخل بين مجالات عملها بهدف تحقيق إمكاناتها لأقصى حد وتفادي الازدواجية في الجهود والموارد.
- ١٣ - وقامت المكسيك بترشيد مبادراتها في المجلس والجمعية العامة بحيث يكمل بعضها البعض وتكتسي أهمية لولاية كل محفل. وخلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، قامت المكسيك بعرض ٣٧ مشروع قرار. إضافة إلى ذلك، قامت المكسيك بما يلي:

- تقديم ١٢١ قراراً؛
- رعاية ٣٩ مناسبة جانبية؛
- تنظيم ١٠ حلقات نقاش؛
- المبادرة بخمسة بيانات مشتركة.

١٤ - وقد سعت المكسيك إلى ضمان أن يعمل المجلس بوصفه محفلاً ذا اتجاهين للحوار والتعاون. وبعبارة أخرى، ينبغي للمجلس أن يطور بالكامل ولايته المتعلقة بالوقاية مع العمل أيضاً على تيسير المساعدة التقنية والتعاون لزيادة قدرات الدول على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وشجعت المكسيك المجلس أيضاً على اتباع نهج متوازن وموضوعي إزاء ما يقع على عاتقه من التزام بالتصدي لحالات معينة من حالات حقوق الإنسان بالنظر في جميع مصادر المعلومات وبالتماس أقصى قدر ممكن من التعاون من الدول المعنية.

١٥ - واقتناعاً من المكسيك بأن الجهات الفاعلة غير الحكومية تقدم إسهاماً حيوياً في عمل المجلس، فإنها تشجع على الحوار المفتوح والدينامي مع البرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، ودوائر الأعمال، والأوساط الأكاديمية.

١٦ - وتعرض المكسيك بانتظام، بمفردها أو بالاشتراك مع بلدان أخرى، مشاريع قرارات تهدف إلى توفير قدر أكبر من الحماية لحقوق الأفراد في حالات الضعف نتيجة التهميش ومنع التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان لأي سبب من الأسباب.

١٧ - وبالمثل، بادرت المكسيك بإطلاق البيانات المشتركة بشأن المسائل الرئيسية، من قبيل المساواة بين الجنسين والشفافية والوصول إلى المعلومات والحق في الخصوصية، فضلاً عن المشاركة في تلك البيانات.

١٨ - وتؤيد المكسيك الاستعراض الدوري الشامل بوصفه أداة عالمية للحوار والتعاون في مجال حقوق الإنسان. وقد شاركت المكسيك في الاستعراض الثاني المتعلق بها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وهي تتابع التوصيات الـ ١٦٦ المتفق عليها من خلال عملية وطنية قائمة على المشاركة. وتعهدت المكسيك بتنفيذ ومتابعة تلك التوصيات من خلال برنامجها الوطني لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، عملاً بمبادئ التعاون والشمولية والمساواة في المعاملة، تشارك المكسيك في استعراضات جميع الدول بموجب الاستعراض الدوري الشامل. وهي تتقدم بأسئلة وملاحظات وتوصيات بناءً بغية دعم الجهود التي تبذلها الدول من أجل التصدي لما تواجهه من تحديات في مجال حقوق الإنسان.

١٩ - وخلال الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل، شاركت المكسيك في ١٨٧ حواراً من الحوارات التفاعلية للدول الـ ١٩٣ الخاضعة للاستعراض. وخلال الجولة الثانية، شاركت المكسيك في جميع الحوارات التفاعلية.

٢٠ - ودعت المكسيك إلى تعزيز مفوضية حقوق الإنسان. وقد قدمت مقترحات بشأن ضمان الأداء الفعال والمستقل للمفوضية، بسبل منها تزويدها بالموارد الكافية للاضطلاع بولايتها. وتقدم المكسيك تبرعات سنوية إلى المفوضية وإلى صندوق التبرعات لصالح ضحايا التعذيب، وصندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة، وصندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الشعوب الأصلية.

٢١ - واستناداً إلى التزام المكسيك بتعميم مراعاة منظور لحقوق الإنسان في عمل الأمم المتحدة على نحو متسق، فقد مثلت أحد أنشط مناصري منظور حقوق الإنسان في نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدت مؤخراً في إطار الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، شجعت المكسيك على تعميم

مراعاة منظور يراعي حقوق الإنسان ومنظور جنساني وحماية حقوق فئات معينة من السكان في السياقات التالية:

- خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة؛
- الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية؛
- إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، المعتمد في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالتعامل مع حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين.

التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الآليات الإقليمية

٢٢ - تبقى المكسيك على دعوة مفتوحة ودائمة لجميع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. واقتناعاً من المكسيك بأن ما لديها من خبرة وحس مهني يساعدان في تعزيز إطار السياسات العامة ودعم الامتثال للالتزامات الدولية، فقد قامت حتى الآن (٢٠٠٦-٢٠١٧) باستضافة زيارات من ٢٩ آلية من آليات الأمم المتحدة منذ أن أصبحت عضواً في المجلس.

٢٣ - وفي عام ٢٠١٥، تلقت المكسيك زيارة من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بروح من الانفتاح والتعاون مع مجلس حقوق الإنسان ومفوضية حقوق الإنسان.

٢٤ - إضافة إلى ذلك، منذ انتخاب المكسيك لعضوية المجلس في عام ٢٠١٣، تلقت الزيارات التالية:

(أ) المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً (نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠١٣)؛

(ب) المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠١٤)؛

(ج) الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال (آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)؛

(د) اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)؛

(هـ) مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان (كانون الثاني/يناير ٢٠١٧)؛

(و) المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي (أيار/مايو ٢٠١٧).

٢٥ - وسيزور المكسيك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ كل من مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بحرية التعبير في منظمة الدول الأمريكية.

٢٦ - ومن الجدير بالذكر أنه خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، تلقت المكسيك خمس زيارات من الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان^(١). وعززت الزيارات الحوار بشأن التقدم الذي أحرزه البلد والتحديات القائمة في مختلف مجالات العمل في مجال حقوق الإنسان، وأثارت الخصائص الوطنية للمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. وتساعدنا الملاحظات والتوصيات المنبثقة عن هذه الزيارات في تعزيز جهودنا في مجالات التركيز تلك.

٢٧ - وامتنالا للالتزامات المكسيك الدولية، فقد قدمت تقارير دورية إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وناقشت تلك التقارير. ومن خلال تلك العمليات، نحن نبليغ عن التدابير الرامية إلى ضمان احترام حقوق الإنسان في البلد، وتحديد المجالات التي تتطلب المزيد من الجهد والتركيز. وفي السنوات القليلة الماضية قدمت المكسيك التقارير التالية وناقشتها:

(أ) التقرير الأولي عن تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (قُدّم في نيسان/أبريل ٢٠١١؛ ونوقش في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)؛

(ب) التقريران الدوريان الرابع والخامس عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل (قُدّما في تموز/يوليه ٢٠١٢؛ ونوقشا في أيار/مايو ٢٠١٥)؛

(ج) تقرير عن حالة الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (قُدّم في آذار/مارس ٢٠١٤؛ ونوقش في شباط/فبراير ٢٠١٥)؛

(د) التقريران الدوريان الخامس والسادس عن متابعة المسائل المتعلقة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (قُدّما في حزيران/يونيه ٢٠١٦؛ ومن المقرر مناقشتها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧) [E/C.12/MEX/5-6]؛

(هـ) التقرير الدوري التاسع عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (قُدّم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ ومن المقرر مناقشته في تموز/يوليه ٢٠١٨)؛

(و) التقرير الثالث عن تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (قُدّم في أيار/مايو ٢٠١٧ ونوقش في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧)؛

(ز) التقريران الدوريان الثامن عشر والحادي والعشرون عن تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (قُدّما في حزيران/يونيه ٢٠١٧) [CERD/C/MEX/18-21].

٢٨ - وفي عام ٢٠١٧، نتوقع أن نقدم التقارير الوطنية التالية إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان:

(١) عقدت دورة لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في المكسيك (آب/أغسطس ٢٠١٤). والمقرر الخاص المعني بالمكسيك والمقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم في لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (أيلول/سبتمبر ٢٠١٤). والمقرر المعني بحقوق الطفل في لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤). والمقرر الخاص المعني بالمكسيك والمقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم في لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (أيلول/سبتمبر ٢٠١٥). والزيارة الميدانية (أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥) للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان - آلية متابعة التدابير الاحترازية التي أنشأتها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، فيما يتعلق باختفاء ٤٣ طالبا من طلاب كلية راؤول إيسيدرو بورخوس التعليمية الريفية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦؛ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧؛ آذار/مارس ٢٠١٧؛ نيسان/أبريل ٢٠١٧).

- تقرير المتابعة السادس بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- التقرير السابع عن تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٢٩ - وترى المكسيك، بوصفها مجتمعا يتسم بالانفتاح والتعددية والديمقراطية، أن الحوار والتعاون مع المجتمع المدني أمران لا غنى عنها في عمليات تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وبناء على ذلك، وضعنا آليات لضمان مشاركة المجتمع المدني في إعداد التقارير ومتابعة الملاحظات الصادرة عن الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات.

٣٠ - ولتعزيز الشفافية وإمكانية الوصول إلى المعلومات، تتعهد المكسيك، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومركز البحوث والتدريس في المجال الاقتصادي، بوابة إلكترونية للتوصيات تقوم من خلالها بنشر جميع التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية الموجهة إلى المكسيك.

٣١ - وفي عام ٢٠٠١، بناء على طلب من المكسيك، قامت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بفتح مكتب قطري في المكسيك. وكان التعاون مثمرا بين المكتب وكيانات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية للحكومة؛ حيث اشتركت معه، في جملة أمور، في وضع خطط عمل مشتركة، وبرامج حقوق الإنسان للكيانات الاتحادية (الولايات الـ ٣١ المؤلفة للجمهورية الاتحادية ومدينة مكسيكو سيتي)، ومبادرات ومؤشرات للمواءمة التشريعية. وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، وقع الطرفان اتفاقا ينص على مواصلة أنشطة المفوضية في المكسيك، بهدف تعزيز تعاونهما القائم وتنشيط العلاقة بينهما.

٣٢ - وعند التوقيع على الاتفاق، قال لويس فيديهاراي كاسو، وزير خارجية المكسيك، ما يلي: ”يطرح هذا الاحتفال ثلاثة أسباب هامة من أجل التجديد ينبغي تسليط الضوء عليها، وهي: أولا، يمثل ذلك خطوة حاسمة وملموسة على الطريق الصحيح، طريق حماية وضمان حقوق الإنسان، وفقا للولايات النابعة من دستورنا والمعاهدات الدولية التي نحن طرف فيها. ثانيا، هو دليل واضح على الصراحة التي تعالج بها المكسيك التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان. ونحن نقر بصورة لا لبس فيها بأن الأعمال الرئيسية في مجال حقوق الإنسان لا يزال يتعين القيام بها، ونحن ندعو إلى الرقابة الدولية على ذلك، بدءا بالتدقيق من قبل الأمم المتحدة، التي هي وسيلة أساسية لتحقيق التحول اللازم. ثالثا، من العناصر الحاسمة لهذا التعاون الثقة التي وضعتها المكسيك في آليات حل المشاكل الجماعية للبشرية، ولا سيما في المؤسسات المتعددة الأطراف التي أنشأناها في السنوات الـ ٧٠ الأخيرة“.

الامتثال للالتزامات والتعهدات الدولية على الصعيد الوطني

٣٣ - في المكسيك، منذ إجراء الإصلاح الدستوري لعام ٢٠١١، فإن المعيار الذي يوفر القدر الأكبر من الحماية لحقوق الإنسان هو الذي يجب أن يطبق، سواء كان معيارا وطنيا أو أحد المعايير الواردة في المعاهدات الدولية التي تكون المكسيك طرفا فيها. علاوة على ذلك، فإن تعاون البلد مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان يسهم في تعزيز الإطار المعياري والمؤسسي والسياساتي الوطني.

٣٤ - وفي الفترة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦، ركزنا على الأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان في مجالين رئيسيين:

(أ) تنسيق التشريعات: جرى تنفيذ أكثر من ١٢ عملية من عمليات تطوير التشريعات أو إصلاحها أو اعتمادها، تمشيا مع أعلى معايير حقوق الإنسان؛ حيث تتعلق تلك القوانين، في جملة أمور، برعاية الضحايا، والتثقيف، ومشاركة الشعوب الأصلية، وحقوق العمل، والتمييز، والعدالة العسكرية، والمشاركة الانتخابية، وحقوق الأطفال والمراهقين، والاختفاء القسري، والعدالة الجنائية، والتعذيب (انظر الضميمة ١)؛

(ب) تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان ووضع سياسات عامة متعلقة بحقوق الإنسان. وقد وضعنا معايير لمواءمة البرامج والإجراءات الوطنية مع مؤشرات من مفوضية حقوق الإنسان. وأعدنا أيضا خططاً وبرامج وطنية، مع مراعاة الأحكام الواردة في اتفاقيات حقوق الإنسان، والتوصيات الصادرة عن اللجان المعنية (انظر الضميمة ٢).

ثالثاً - التعهدات والالتزامات التي قدمتها المكسيك إزاء تعزيز وحماية حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٣٥ - تجدد المكسيك التزاماتها فيما يتعلق بتعزيز المنظومة الدولية والتعاون معها، والوفاء بالتزاماتها الدولية والتنفيذ على الصعيد الوطني. وترد أدناه الأهداف الرئيسية للعضوية في مجلس حقوق الإنسان والأنشطة المحددة التي ستضطلع بها خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

٣٦ - وبهدف تعزيز الدور الذي يضطلع به مجلس حقوق الإنسان باعتباره الهيئة التي تعزز وتحمي حقوق الإنسان على الصعيد الدولي، تقترح المكسيك الإجراءات التالية:

(أ) تعزيز أعلى معايير حقوق الإنسان، ولا سيما تلك المتعلقة بعدم التمييز، وحقوق المهاجرين والشعوب الأصلية، المساواة الفعلية بين الجنسين في القانون وفي الممارسة، والخصوصية، والهوية، والعمالة، ومكافحة الإرهاب؛

(ب) تعزيز دور مجلس حقوق الإنسان وآلياته، وكذلك المفوضية السامية لحقوق الإنسان، كجهات مُبَيَّنة للتعاون الدولي في مجالات حقوق الإنسان، وبناء القدرات الوطنية، وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة؛

(ج) مواصلة الدعوة إلى اعتماد الهدف المتمثل في المعاملة الموضوعية لحالات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم من خلال اتباع نهج قائم على الحوار والتعاون وبناء القدرات؛

(د) الاستمرار في تعزيز فعالية المفوضية وآليات المجلس واستقلاليتها، وتقديم الدعم للتدابير المتعلقة بالميزانية أو التدابير الإدارية التي من شأنها أن تساعد على تحسين أدائها؛

(هـ) دعم آلية الاستعراض الدوري الشامل بوصفها أداة للتعاون العالمي من خلال الحوار الجاري مع الدول والمجتمع المدني؛

(و) الإسهام في زيادة أثر قرارات ومقررات مجلس حقوق الإنسان على أرض الواقع؛ وبعبارة أخرى، المساعدة في كفالة أن يؤدي مضمونها النوعي إلى تيسير تنفيذها على الصعيد الوطني؛

(ز) تعزيز تعاون المجلس مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والبرلمانات، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية الأخرى؛

- (ح) مواصلة تعزيز الحوار والتعاون على الصعيد الأقاليمي داخل المجلس.
- ٣٧ - ومن أجل دفع عملية تعميم مراعاة حقوق الإنسان في عمل الأمم المتحدة، وتكملة عمل كيانات الأمم المتحدة التعميمي في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، تقترح المكسيك القيام بما يلي:
- (أ) تعزيز الأنشطة التي تشجع التعاون والحوار بين مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة، وبالتالي تجنب ازدواجية الجهود؛
- (ب) تشجيع إدماج تعزيز وحماية حقوق الإنسان في عمليات الأمم المتحدة كمبدأ إرشادي؛
- (ج) مواصلة تشجيع الترابط بين ركائز التنمية والأمن وحقوق الإنسان، والتأكد من تنسيق عمل المجلس مع أعمال الجمعية العامة والهيئات الأخرى وتكاملتها لها.
- ٣٨ - ومن أجل الحفاظ على سياسة الانفتاح والتعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، ستتخذ الإجراءات التالية:
- (أ) إنشاء و/أو تعزيز أطر التعاون المشترك بين المؤسسات، من أجل متابعة الملاحظات المقدمة بعد الزيارات؛
- (ب) تقديم التقارير ذات الصلة بشأن تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان ومناقشتها؛
- (ج) تحسين نظم التشاور مع المجتمع المدني عند إعداد ومناقشة التقارير المقدمة إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والآليات اللازمة لمعالجة ومتابعة الملاحظات الصادرة عن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات؛
- (د) إنشاء آلية مشتركة بين الوكالات لضمان المساءلة عن تنفيذ التوصيات المقدمة أثناء الاستعراض المتعلق بالمكسيك في إطار الاستعراض الدوري الشامل، ومن أجل تحليل التحديات والتقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان؛
- (هـ) ضمان الحوار والمشاركة مع منظمات المجتمع المدني الوطنية والهيئات المستقلة لحقوق الإنسان، وذلك في إطار التحضير للاستعراض الثالث للمكسيك في إطار الاستعراض الدوري الشامل.
- ٣٩ - وفيما يتعلق بالاتساق الوطني مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، ستضعف المكسيك جهودها من أجل إدراج أعلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان في السياسات الوطنية وتنفيذ الإصلاحات الدستورية بفعالية من خلال السعي إلى ما يلي:
- (أ) الحفاظ على أعلى مستوى ممكن من الالتزام بحماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وتعزيز وتحسين أداء آليات حماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان من خلال تعزيز النهج الوقائي في البلد؛
- (ب) تشجيع اعتماد القانون العام المتعلق بمنع حالات الاختفاء؛
- (ج) ترسيخ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات العامة، وفقا لخطة التنمية الوطنية، والاستمرار في تعزيز حقوق الإنسان للنساء والفتيات، مع التركيز بوجه خاص على التدابير الرامية إلى القضاء على العنف الجنساني والقضاء على جميع الأشكال المتعددة والمتداخلة للتمييز؛

- (د) العمل على ضمان أن يسهم الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية في رؤية تتسم بالاحسان الإنساني إزاء الهجرة وتقوم على احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين؛
- (هـ) مواصلة تصميم برنامج وطني معني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، مما من شأنه تعزيز الإطار المعياري والمؤسسي والتأكد من احترام حقوق الإنسان من جانب القطاع الخاص؛
- (و) تشجيع التصديق على الصكوك الإقليمية لحقوق الإنسان بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن والقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وما يتصل بذلك من تعصب؛
- (ز) مواصلة وضع نظام معلومات وطني للأشخاص ذوي الإعاقة، يتمثل عنصره الرئيسي في سجل وطني للأشخاص ذوي الإعاقة ونظام للمعلومات الجغرافية المرجعية ملحق به؛
- (ح) مواصلة توفير القيادة بشأن القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والأطفال والمراهقين باعتبار المكسيك بلدا رائدا في الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال، والعمل على الأولويات الأربع المحددة في خريطة الطريق من أجل إحراز تقدم في المرحلة الأولى من تنفيذ الشراكة في المكسيك؛
- (ط) متابعة التوصيات الصادرة عن الآليات العالمية والإقليمية، حسب الاقتضاء.

الضميمة ١

الإجراءات المتخذة بشأن المواءمة التشريعية في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦

- ينشئ القانون العام بشأن الضحايا لكانون الثاني/يناير ٢٠١٣ النظام الوطني لدعم الضحايا واللجنة التنفيذية لدعم الضحايا والضمانات المتعلقة بحقوق ضحايا الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما حقهم في الحصول على المساعدة، والحماية، والوصول إلى الحقيقة، والعدالة، والجبر الشامل. ويمثل ذلك خطوة لم يسبق لها مثيل من حيث أنه يلزم سلطات الحكومة ومستوياتها الثلاثة بضمان أن يتلقى الضحايا القدر اللازم من الحماية والمساعدة؛
- تعمل الإصلاحات الدستورية لشباط/فبراير ٢٠١٣ في مجال التعليم على كفالة مجانية التعليم العام، والضمان التام لحقوق العمل للمدرسين، وإنشاء نظام وطني للتقييم لضمان جودة الخدمات التعليمية؛
- فيما يتعلق بالحقوق الانتخابية للسكان الأصليين، تم سن تعديل دستوري في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥ لحماية حق نساء ورجال الشعوب الأصلية في التصويت وفي الترشح على قدم المساواة، وحقهم في الوصول إلى المناصب العامة وتلك التي تشغل بالانتخاب والتي يُنتخبون لها أو يُعينون فيها، وفي شغل تلك المناصب. وينص الإصلاح على عدم جواز تقييد الحقوق السياسية والانتخابية للمواطنين في الانتخابات البلدية عن طريق الممارسات المجتمعية، في أي ظرف من الظروف؛
- جرى اعتماد اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام لعام ١٩٧٣ (رقم ١٣٨) وتم إصلاح قانون العمل الوطني. وفي ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥، نُشر المرسوم الذي اعتمدت بموجبه الاتفاقية. إضافة إلى ذلك، غُذلت المادة ١٢٣ من الدستور وقانون العمل الاتحادي لرفع الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل؛
- في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٤، جرى نشر عدة تعديلات على القانون الاتحادي لمنع التمييز والقضاء عليه أسفرت عن تعزيز إطار حماية الحق في عدم التمييز وتصعيد إعماله الفعلي. وجعلت تلك التعديلات القانون متماشيا مع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها المكسيك ومع الإصلاح الدستوري الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١١. وأنشئ أيضا التزام بوضع وتنفيذ تدابير المساواة واتخاذ إجراءات إيجابية لصالح المجموعات التي تتعرض للتمييز. إضافة إلى ذلك، أنشئت آليات معززة للتأكد من أن التمييز الذي يمارسه الأفراد أو المؤسسات لن يفلت من العقاب، ولتحسين متابعة السياسات العامة والإصلاحات التشريعية التي تضمن المساواة؛
- في عام ٢٠١٤، غُذلت المادة ٥٧ من قانون القضاء العسكري لتقييد اختصاص القضاء العسكري والتأكد من المحاكمة على انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المدنيين في محاكم مدنية، بما يتماشى مع المعايير الدولية؛

- بفضل الإصلاح الذي تم في عام ٢٠١٤ للأحكام السياسية والانتخابية في المادة ٤١ من الدستور، جرى ضمان التكافؤ الجنساني بين المرشحين لكونغرس الاتحاد والمجالس المحلية، وجرى توسيع نطاق الحقوق السياسية للمرأة؛
 - يمثل قانون عام ٢٠١٤ بشأن الحقوق العامة للأطفال والمراهقين نقلة نوعية في الطريقة التي تقوم بها الحكومة بحماية وتعزيز حقوق الأطفال والمراهقين، لأن القانون يعترف بهم بوصفهم أصحاب حقوق كاملة وفقا لاتفاقية حقوق الطفل، وينسق الإجراءات الحكومية المتخذة على جميع المستويات لحماية هذه الحقوق وتعزيزها. وينشئ القانون لهذا الغرض نظاما وطنيا لحماية الأطفال والمراهقين، ومكتبا اتحاديا لحماية الأطفال، إلى جانب الهيئات المعادلة لهما على مستوى الولايات والمستوى المحلي؛
 - في عام ٢٠٠٨، اعتمد إصلاح لنظام العدالة الجنائية ودخل حيز النفاذ في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وشكل ذلك أحد أكثر التحولات القانونية والمؤسسية عمقا في تاريخ المكسيك، وهو يمثل حدا فاصلا في مجال إنفاذ القانون وإقامة العدل. وبعد إجراء تعديل دستوري، يجري الانتقال في مجال الإجراءات الجنائية من النموذج التحقيقي إلى نموذج المقاضاة الحضورية الشفوية، الذي يقوم على مبادئ (ضرورة علنية المحاكمات؛ وضمانة الاستماع إلى كلا الطرفين؛ وضمانة أن تتم الإجراءات القانونية خلال أقل عدد ممكن من الأيام التي ينبغي أن تكون متتالية؛ وضمانة حضور قاضٍ في جميع الأوقات) على النحو المكرس في الدستور؛
 - عرضت السلطة التشريعية مشروع قانون عام بشأن الاختفاء القسري في كونغرس الاتحاد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقد تمت صياغة القانون من خلال عملية تشاور واسعة النطاق من ثلاث مراحل شارك فيها المواطنون ومنظمات المجتمع المدني والكيانات الاتحادية، بدعم من لجنة الصليب الأحمر الدولية ومكتب مفوضية حقوق الإنسان في المكسيك. وأجاز مجلس الشيوخ القانون في أيار/مايو ٢٠١٧ وهو رهن المناقشة في مجلس النواب. وسوف يتيح القانون صياغة سياسة عامة جديدة بشأن البحث عن المفقودين وتحديد أماكن وجودهم؛
 - عرضت السلطة التنفيذية قانون منع جريمة التعذيب والتحقيق فيها والمعاقبة عليها في الكونغرس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وتمت إجازته في أيار/مايو ٢٠١٧. ويهدف القانون إلى مواءمة تعريف جريمة التعذيب في الكيانات الاتحادية الـ ٣٢ مع المعايير الدولية. كما يقترح القانون إنشاء الكيانات التالية:
- (أ) وحدات تحقيق متخصصة على المستوى الاتحادي وفي الكيانات الاتحادية لمكافحة هذه الجريمة على نحو أكثر فعالية؛
- (ب) آلية وقائية وطنية تضم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وأمناء المظالم في الولايات، بمشاركة من ممثلي المنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والخبراء؛
- (ج) سجل وطني للجرائم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، يضم قواعد بيانات مكتب المدعي العام والمدعين العامين المحليين.

الضميمة ٢

الإجراءات المتخذة بشأن حقوق الإنسان في مجالات بناء المؤسسات ورسم السياسات العامة في الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٦

- يمثل البرنامج الوطني لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ الأداة التوجيهية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والتي يجب أن تتماشى معها البرامج والأنشطة الوطنية لكل وزير (وزارة). وقد صمم البرنامج مع مراعاة التوصيات المقدمة إلى المكسيك من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وآليات الأمم المتحدة، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل؛
- يلزم البرنامج بمنهجية المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان من أجل تعزيز السياسات العامة وينص على وجه التحديد على ضرورة استخدام مؤشرات ومنهجية مفوضية حقوق الإنسان. والعمل جارٍ لتنفيذ منهجية المفوضية ومنظمة الدول الأمريكية من أجل وضع نظام وطني لتقييم أعمال حقوق الإنسان. وقد أنشئت شراكة استراتيجية مع جامعة المكسيك الوطنية المستقلة، والمفوضية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛
- علاوة على ذلك، وضعت المكسيك مجموعة متنوعة من البرامج بشأن قضايا محددة تتعلق بحقوق الإنسان. وقد تم تصميم البرنامج الوطني للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨ لتكافؤ الفرص وعدم التمييز ضد المرأة مع مراعاة أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتوصيات العامة التي وضعتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وكذلك ملاحظاتها الختامية لعام ٢٠١٢ بشأن المكسيك. ويهدف البرنامج الوطني للمساواة وعدم التمييز للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ إلى دمج سياسة المكسيك لمناهضة التمييز وتكييفها وتعزيزها على أساس المادة ١ من الدستور. ويهدف كل من البرنامج الوطني لحماية الأطفال والمراهقين والبرنامج الوطني لمنع عمل الأطفال والقضاء عليه وحماية المراهقين العمال الذين هم في سن العمل القانونية إلى صون حقوق الإنسان للأطفال، وضمان سماع أصواتهم عند اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم، والقضاء على عمالة الأطفال، وحماية العمال المراهقين الذين هم في سن العمل القانونية. ويشجع البرنامج الوطني للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ لنساء الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات التعليم والصحة والعمالة ومواءمة التشريعات من أجل تيسير وصولهم إلى العدالة ومشاركتهم في الحياة العامة والسياسية. ويعنى برنامج الهجرة الخاص للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ بتنسيق الإجراءات التي تتخذها المكسيك لتناول مسألة الهجرة الدولية بصورة شاملة؛
- يسعى البرنامج الوطني للوقاية الاجتماعية من العنف وجنوح الأحداث للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، في جملة أمور، إلى إدماج منظور لحقوق الإنسان في سياسة الأمن العام. وستواصل حكومة المكسيك تعزيز قدرتها على ضمان الأمن العام مع التقيد التام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛
- في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٥، دخل حيز التنفيذ كل من البروتوكول الموحد للبحث عن الأشخاص المفقودين والتحقيق في حالات الاختفاء القسري والبروتوكول الموحد للتحقيق في

جريمة التعذيب. ويهدف البروتوكولان، اللذان يستخدمهما وكلاء النيابة العامة والمدعون العامون في جميع أنحاء البلد، إلى مواءمة المعايير المتعلقة بالتحقيقات الجنائية مع المعايير والتوصيات الوطنية والدولية وتقديم إرشادات بشأن مختلف مراحل التحقيق. والهدف من ذلك هو تلافي الإيذاء الثانوي ووضع الاستراتيجيات بشأن الإجراءات الصحيحة والفورية التي ينبغي اتخاذها عند مواجهة مثل هذه الأعمال؛

- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أنشئ مكتب المدعي الخاص للبحث عن الأشخاص المفقودين، حيث يتولى المسؤولية عن قيادة التحقيقات المتعلقة بالأشخاص المفقودين وتنسيقها والإشراف عليها. وقد أنشئ المكتب استجابة لشتى التوصيات الدولية الصادرة إلى المكسيك؛
- يمثل البروتوكول المتعلق بالمساعدة القنصلية للأطفال والمراهقين المهاجرين غير المصحوبين (عُرض في أيار/مايو ٢٠١٥) أداة لإجراء المقابلات القنصلية. وهو يساعد على توفير المساعدة الشاملة والفردية للقصّر، وذلك من أجل التمكن من تقييم مصالحهم المثلى، وتحديد حالات المخاطر المحتملة في الوقت المناسب، واتخاذ تدابير الحماية التي تكفل كل حقوقهم. وقد صمم البروتوكول بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛
- نُشر البروتوكول المتعلق بحماية حقوق الأطفال والمراهقين أثناء إجراءات الهجرة وإعلاء المبادئ ذات الصلة في آب/أغسطس ٢٠١٦. وهو يهدف إلى حماية حقوق الأطفال والمراهقين المصحوبين وغير المصحوبين عندما تطبق عليهم الإجراءات الإدارية المتعلقة بالهجرة، وإعلاء المبادئ ذات الصلة؛
- أنشئ نظام الشفافية الوطني في أيار/مايو ٢٠١٥ عن طريق القانون العام للشفافية والوصول إلى المعلومات العامة. وينص هذا القانون على وضع سياسة عامة شاملة ومنظمة ومنسقة للتأكد من أن حقوق الوصول إلى المعلومات وحماية البيانات الشخصية تمارس على نحو فعال ويُعلى من شأنها بتعزيز التنقيف والتربية المدنية في هذين الحقلين في جميع أنحاء البلد؛
- ينسق النظام الوطني لمكافحة الفساد، الذي أنشئ في أيار/مايو ٢٠١٥، عمل الجهات الاجتماعية الفاعلة ومختلف المستويات الحكومية في منع الفساد والتحقيق فيه والمعاقبة عليه. وهو يزيد من السلطات الرقابية لمكتب مراجعة الحسابات الاتحادي الأعلى لإجراء المراجعات الآنية للتدقيق في الموارد الاتحادية المخصصة للولايات والبلديات والتي تستخدمها الصناديق الاستئمانية وغيرها من الصناديق والولايات العامة والخاصة. وبموجب نظام الشفافية الوطني، فإن الشركات التي تتلقى أموالاً عامة يجب أن تتقيد بمتطلبات الشفافية، ويجوز فرض عقوبات جنائية على الفساد؛
- أنشئت وحدة التحقيقات الجنائية للمهاجرين وآلية دعم المكسيكيين في الخارج في أنشطة البحث والتحقيق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ لتمكين المهاجرين من الكشف عن الحقائق والتماس الحماية والجبر. ومأذون للوحدة بالتحقيق في الجرائم التي يرتكبها المهاجرون والتي ترتكب ضدهم، والبحث عن المهاجرين المفقودين؛

- يهدف النظام الوطني لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي أنشئ في أيار/مايو ٢٠١٦، إلى تنسيق ورصد البرامج والإجراءات والآليات المشتركة بين المؤسسات في القطاعين العام والخاص التي تنفذ السياسات العامة من أجل نهاء الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم؛
- جرى تحسين أسلوب عمل آلية حماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في ثلاث مراحل، هي: (١) بالتعاون مع منظمة "فريدوم هاوس"، جرى تحليل الإجراءات الداخلية للآلية ومنهجيتها لمعالجة التأخير في تقييم الحالات وزيادة الكفاءة بتعزيز قدرتها على تقييم المخاطر؛ (٢) جرى تحسين فعالية تدابير حماية وأدمج منظور جنساني في تحليلات المخاطر؛ إضافة إلى ذلك، قُدم التدريب إلى مجلس الإدارة وموظفي وحدات تلقي البلاغات والاستجابة السريعة وتقييم المخاطر، وللمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين؛ (٣) أنشئت وحدة للوقاية ووضعت مبادئ توجيهية لتسيير عملها؛
- في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧، تعهد رئيس الجمهورية بتعزيز هيكل وميزانية الآلية ومكتب المدعي الخاص للجرائم المرتكبة ضد حرية التعبير، وإنشاء نظام وطني للتنسيق مع الولايات فضلا عن بروتوكول لتشغيله.